الجمهورية العراقية

وزارة الإسكان– بغداد

الندوة المعمارية من 14–16 أكتوبر 1989م

الشخصية القومية للعمارة المعاصرة

بين النظرية والتطبيق

للدكتور/ عبد الباقي إبراهيم

لا يزال البحث عن الشخصية القومية للعمارة المعاصرة يدور في نطاقه النظري والفلسفي ولم يجد طريقه الى التطبيق إلا في الحدود الضيقة. كما زاد الجدل في هذا الموضوع عندما طرح للمناقشة في العديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدت في أرجاء العالم الإسلامي والعربي بصفة خاصة ونشر عنه في العديد من الكتب والمجلات وبمختلف اللغات. واختلفت فيه الآراء والمفاهيم ولا يزال البحث مستمرا في هذا الاتجاه دون التوقف عند التجربة أو التطبيق لتقويم ما يقام من مباني أو ما يعد من مشروعات يسعى أصحابها إلى إضفاء الشخصية القومية على عمارتها.. ويعني ذلك ضرورة التوقف عن الجدل الفلسفي أو النظري والانتقال مباشرة إلى النقد المعماري لما يقدمه أصحاب الفلسفات والنظريات من مشروعات سواء ما تم تنفيذه منها أو ما هو تحت التنفيذ أو في مراحل التصميم .. وأمامنا العديد من المشروعات التي يمكن أن يطرحها أصحابها على بساط النقد المعماري في مثل هذه الندوات أو المؤتمرات. ومنها المشروعات المعمارية التي فازت بجوائز منظمة المدن العربية عامي 1986 , 1988 م أو المشروعات المقدمة لتعمير منطقة الفاو.

ولتقويم الأعمال المعمارية التي يسعى أصحابها إلى إضفاء الشخصية القومية عليها لابد من دراسة مدى تأثير العوامل التالية عليها:

1. قوانين وتشريعات البناء وأثرها على إضفاء الطابع المحلي على العمارة المعاصرة .
2. البعد الاقتصادي الاجتماعي في المنتج المعماري.
3. البعد السياسي والفكري في العمل المعماري.
4. البعد التاريخي في العمارة المعاصرة.
5. الثقافة العامة وأثرها على المنتج المعماري خاصة عند أصحاب القرار.
6. البيئة الطبيعية وأثرها على العمل المعماري.
7. المضمون الإسلامي وتوفره في العملية التصميمية.

من هذا المنطلق يمكن تقويم الأعمال المعمارية التي تعرض للمناقشة وللنقد الموضوعي الذي غاب طويلاً عن الساحة المعمارية في الدول العربية.

ويمكن تقسيم المنتج المعماري في المدينة إلى ثلاث فئات رئيسية تشكل في مجموعها النسيج العمراني للمدينة:

الفئة الأولى: وهي العمارة الرسمية: التي تقيمها أجهزة الدولة شاملة مباني الخدمات من مساجد ومدارس أو معاهد أو مستشفيات أو أسواق أو مكتبات أو معارض أو متاحف أو الفنادق ومباني الإدارات من قصور الحكم أو مجالس تشريعية أو وزارات وهيئات أو شركات ومؤسسات. وهي في مجموعها لا تتعدى 15٪ من عمران المدينة.

الفئة الثانية: وهي العمارة الشعبية: التي تتمثل فيما يقيمه الأفراد من مساكن خاصة أو عمارات في مناطق المدينة المختلفة وهي في مجموعها تمثل حوالي 80٪ من عمران المدينة.

الفئة الثالثة: وهي المشروعات المتكاملة: التي تتمثل في المجمعات السكنية الادارية التجارية أو المجموعات السكنية أو السياحية وهي تمثل حوالي 5٪ من عمران المدينة.

من هذا التحليل يتضح أن العمارة الشعبية تمثل الحجم الأكبر من الإنتاج المعماري في المدينة الأمر الذي لابد من إعطائه الأهمية الأولى في البحث والتقويم, فالعمارة الشعبية هي في مجملها المعبرة عن الشخصية الحضارية للمجتمع فهي حصيلة الإنتاج المشترك بين المعماري وصاحب المبنى – هذا في الوقت التى تعبر فيه العمارة الرسمية عن الهوية الرسمية للدولة. وتحظى بالقدر الأكبر من العناية والبحث والنشر والتقويم وهي في معظم الأحيان حصيلة الإنتاج الواحد للمعماري الواحد, كما تسلط عليها الأضواء في كل المناسبات وتليها في الأهمية المشروعات المتكاملة التي لا تمثل إلا قدرا محدودا من الناتج المعماري وإن كانت تحظى هي الأخرى بقدر كبير من العناية. وهي في بعض الأحيان حصيلة للإنتاج المفرد للمعماري الفرد وفي أحيان أخرى حصيلة الإنتاج المشترك لمجموعة من المعماريين. والبحث عن الشخصية القومية في العمارة بناءا على التقسيم السابق يمكن توجيهه في اتجاهين رئيسين, الأول يتجه إلى تنظيم أعمال البناء واللوائح التي تحكمه بهدف إيجاد الصيغة المعمارية التي ترضى عنها الجماعة من أصحاب الرأي حتى تكون أساسا لتوصيف القواعد التي تعبر عن الطابع المعماري الذي يلتزم بتطبيقه كل من المعماريين وأصحاب العمائر معا, الأمر الذي يتطلب قدرا مناسبا من التوعية الفكرية والإرشاد الثقافي وذلك بتطبيق المبدأ الذي ينص على أن العمارة من الخارج هي ملك للمجتمع أما من الداخل فهي ملك لصاحبها .. وهي الصيغة التوسطية التي يمكن أن تحكم العمل المعماري في المجتمع الإسلامي.. حيث أن الغرب يرى أن العمل المعماري هو نتاج المعماري الفرد باعتباره عملا فنيا والشرق يرى أن العمل المعماري هو نتاج لرغبات المجتمع ولايخضع لفكر المعماري المفرد, لذلك كان البحث عن إيجاد هذه الصيغة التي تتلائم مع مقوماتنا الحضارية وتنتهج منهج التوسطية. وقد أخذت العديد من دول العالم بهذا المبدأ كما يبدأ تطبيقه قريبا في بعض المدن العربية الأمر الذي يحتاج إلى إعداد دلائل الأعمال التي تساعد المعماريين على تطبيق المبادئ التي تشكل الطابع المعماري للمدينة أو الحي.

وإذا كان تاريخ العمارة يقرأ عادة من خلال نماذج العمارة الرسمية التي تقيمها الدول على مدى تاريخها المتواصل, فإن العمارة الشعبية على مر العصور هي المعبر الحقيقي عن عمارة المجتمع أكثر منها العمارة الرسمية التي تعبر عن التطلعات الخاصة للصفوة من الناس. والعمارة الرسمية بدورها لابد وأن تخضع إلى نفس الأحكام الموجهة لأعمال البناء بهدف إيجاد صيغة معمارية عامة يتحرك المعماريون في نطاقها حتى يمكن الوصول إلى الصورة العمرانية المتجانسة والتي تعبر عن طابع المكان.

إن الدعوة إلى البحث عن الشخصية القومية للعمارة المعاصرة لا يمكن فصلها عن الدعوة الشاملة إلى البحث عن الشخصية القومية في الفنون والآداب أو في الاقتصاد والإجتماع أو فى التعليم والثقافة .. وإذا كانت العمارة هي الغلاف الذي يحتوي المجتمع داخله أو خارجه فهي هنا تشبه الثياب التي تغلف الانسان من الخارج. والشكل العام للثوب الذي يرتديه الانسان في المحيط الاجتماعي خارج مسكنه لابد وأن يخضع إلى القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في هذا المجتمع حتى لايثير النفور أو يؤدي إلى التنافر. وكثيرا ما ترتبط الدعوة إلى البحث عن الشخصية القومية للعمارة بالبحث عن الشخصية القومية للأزياء بوصفها عمارة الجسد. وقد لا يدرك البعض من أصحاب الدعوة الأولى أنهم دون شعور لا يزالون يلفون رباط العنق حول أعناقهم مثلما تلتف

القيم الغربية حول أعناق المعماريين. وهي ظاهرة واضحة إن دلت على شئ فإنما تدل على ان الدعوة إلى إيجاد الشخصية القومية للعمارة لابد وأن تكون في إطار الدعوة الشاملة لتأكيد الشخصية القومية في كل جوانب الحياة. فالعمارة لا تنفصل عن غيرها من الفنون والآداب أو السلوكيات الاجتماعية أو المقومات الاقتصادية كما إنها لا تنفصل عن التقاليد والعادات. وإذا كان الغرب في مراحل إستعماره للوطن العربي قد ترك فيه من المعالم الحضارية ما هو دخيل عن القيم و العادات و التقاليد العربية فإنه قد ترك فيه أيضا من المعالم المعمارية ما هو دخيل عن القيم الحضارية للعمارة الاسلامية. فالدعوة إلى العودة إلى الأصالة الحضارية هي دعوة شاملة لا يمكن فصل العمارة عنها بل لابد من الدعوة إلى تأصيل القيم الحضارية في العمارة المعاصرة من خلالها. هذه هي مهمة المجالس العليا للثقافة والاعلام في الدول العربية .

وإذا كانت الدعوة إلى البحث عن الشخصية القومية في العمارة المعاصرة قد أخذت حقها من البحث والدراسات النظرية فقد حان الوقت لأن تأخذ حقها من التطبيق العملي فيما نفذ أو ينفذ من أعمال أو ما هو في مرحلة التصميم, فقد تكررت التساؤلات عن كيفية تحقيق ما تضمنته البحوث والدراسات من آراء وتوصيات... وهنا يبرز تساؤل آخر عن مدى إتاحة الفرصة أمام المبدعين من المعماريين العرب لإظهار مواهبهم لتأصيل القيم الحضارية في العمارة المعاصرة فالممارسة المهنية لا تفرق بين صاحب الكفاءة والإبداع أو صاحب القدرة على استقطاب صاحب العمل والسرعة في الأداء. وفي بعض الأحيان لا تفرق الممارسة المهنية بين المعماري والمهندس بتخصصاته المختلفة والمجتمع أيضا لا يدرك الفرق بين ما يسمى بالمهندس المعماري أو المهندس الإنشائي أو المهندس الميكانيكي فكلهم أمام المجتمع مهندسون ينتمون إلى نقابة واحدة ومن ثم إلى مهنة واحدة هي الهندسة بأي تخصص فيها.

والبحث عن الشخصية القومية في العمارة المعاصرة مع كل ذلك لابد وأن يتم من خلال التطبيق العملي لما تقدم من آراء ونظريات. من خلال مشروعات محددة يقدمها أصحابها للندوة لتكون مجالا للنقد والتحليل .. وليس الهدف هنا هو إبراز التعارض أو التناقض في الفكر بقدر ما هو البحث عن الصيغة الوسطية التي يمكن أن تجمع عليها الجماعة من أصحاب الرأي, و إلا استمر العمل المعماري تحركه الفردية الفكرية التي تدعو إليها النظرية الغربية. وهنا لا يستطيع صاحب القرار أن يصل من هذا التعارض أو هذا التناقض إلى قرار يخص العمارة الشعبية أو العمارة الرسمية على حد سواء. وأقرب المشروعات التي يمكن طرحها للمناقشة في هذه الندوة هو مشروع جامع الدولة الكبير وذلك من خلال عرض التصميمات التي وضعت له في المسابقة الأولى ثم عرض التصميمات التي وضعت له في المسابقة الثانية إذا سمحت الظروف بذلك فهذا مشروع محدد المحتوى ومحدد المكان, عناصره الرئيسية محددة في بيت الصلاة والفناء الأمامي. وبذلك ينحصر النقاش حول مفهوم الطابع والارتباط الحضاري بالمكان بصفة خاصة وبالعراق بصفة أعم وبالإنسانية بصفة أشمل كما جاء في توجيهات الرئيس صدام حسين بهذا الشأن.

وبذلك يمكن حصر النقاش حول النقاط التالية:

أولا: إلى أي حد يعبر عن الرمزية في تصميم المساجد ؟ .. هل من خلال عناصر مثل العقد أو القبة أو المأذنة؟ وما هو تعريف هذه الرمزية؟ وهل هي من مقومات العمارة الإسلامية .. ثم ما هو مفهوم الوصف بالإسلامية في العمارة؟

ثانيا: إلى أي حد يمكن الربط بين الأصالة الحضارية والتطورات المعاصرة في طرق الإنشاء ؟ أو ما هي العوامل الثابتة والعوامل المتغيرة في تصميم المساجد؟

ثالثا: إذا كان الشكل في العمارة الإسلامية يتبع المضمون, فما هي المضامين الإسلامية التي يراعيها المعماري في تصميم المساجد؟ ..

رابعا: كيف يمكن التعبير عن التواصل الحضاري أو الثقافي في عمارة المسجد ؟وهل يتم هذا التواصل من خلال مادة البناء أو طريقة الإنشاء أو من خلال الزخارف الفنية على الأسطح الخارجية للغلاف المعماري باعتبار أن كثرة زخرفة الأسطح الداخلية غير مرغوب فيه في بناء المساجد؟

خامسا: كيف يمكن الاستفادة من نتائج تقويم تجربة مسابقة جامع الدولة في العمارة الرسمية في العراق؟ وهل يمكن أن تمتد نتائج هذا التقويم إلى العمارة الشعبية؟ .. و إلا ما هو المدخل إلى تأصيل القيم الحضارية في العمارة الشعبية المعاصرة ؟ هل من خلال وضع مبادئ معمارية عامة يلتزم بها المعماريون وأصحاب المباني لإضفاء الطابع المعماري؟ وما هي خصائص هذا الطابع؟ ثم كيف يمكن الالتزام بتطبيق المبادئ المعمارية العامة للطابع؟ هل من خلال أجهزة تنظيم أعمال البناء أو من خلال لجنة للطابع تشكل في كل حي أو كل مدينة؟ ..

من خلال الإجابة عن كل هذه التساؤلات يمكن التوصل إلى فكر موحد للبحث عن الشخصية القومية للعمارة المعاصرة في العراق, وإذا كان في ذلك بداية الطريق فما هي الخطوات التنفيذية واللوائح الإدارية التي تحقق الغاية من نتائج البحث عن الشخصية القومية في العمارة المعاصرة؟ وإذا كانت أمانة العاصمة في بغداد تقوم بإعداد دراسة عن أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري من خلال الدراسات التحليلية للعمارة التراثية في بغداد. فإلى أي مدى يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسات والالتزام بنتائجها في المعاهد المعمارية أو في المجالات التطبيقية.

لقد حان الوقت للحد من الاسترسال في النظريات كما حان الوقت للبدء في تقويم التجارب التي سعت إلى تأصيل القيم الحضارية في العمارة المعاصرة والاستفادة من نتائج هذا التقويم لتطبيقه في الواقع على كل ما يقام أو ينشأ من معمار.

هذا هو الطريق إلى الواقعية في تطبيق النظرية.

* ملحوظة: تدعم الورقة بمجموعة من الشرائح المعبرة عن ما جاء فيها.